الرئيس الإيراني يدعو لاتفاقية أمنية وتوسيع التعاون الاقتصادي بين ضفتي الخليج

أمير قطر افتتح قمة الدوحة وشدد على معالجة التوتر بالمنطقة

أمير قطر خلال الجلسة الافتتاحية لقمة دول مجلس التعاون في الدوحة أمس. «أ ف ب»

الملك يترأس وفد البحرين إلى القمة

الدوحة – وكالات:

افتتحت في العاصمة القطرية الدوحة أمس الدورة الـ 28 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين.

وأكد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في كلمة افتتاح القمة التي حضرها جميع القادة ان مسيرة التعاون العربي الخليجي «على الرغم من اهميتها الا أنها لاتزال دون تطلعات شعوبنا»، مشيرا إلى أن قمة الدوحة تنعقد وسط أجواء مخاطر شديدة تتهدد اوطاننا والمنطقة والعالم وهي مخاطر لا تمس الأمن فقط ولكنها تمس سبل التقدم ومستويات الانتاج والعيش والرخاء وكافة مناحي العالم».

وأضاف: «نريد أن يتفهم كل أطراف الأزمة المستحكمة في المنطقة وقد تعددت أسبابها من البرنامج النووي الإيراني ومن حشد الجيوش والأساطيل نذرا في مياه الخليج، ومن الأوضاع في العراق وخطرها على هذا الوطن العربي، ومن مظاهر القلق المتزايد في باكستان، ومن البؤر الكامنة للإرهاب».

وقال إن دول الخليج قد حققت معدلات عالية من النمو في السنوات الأخيرة «لكن يبقى مجال البحث العلمي على وجه التحديد في حاجة الى مزيد من العناية والاهتمام؛ لأنه من الأسس الرئيسية ليس فقط للتنمية المستدامة ولكن للتقدم بالمعنى الشامل».

من جهته، اقترح الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد على قمة الدوحة عقد اتفاق امني مشترك وانشاء مؤسسات امنية للتعاون بين ضفتي الخليج. وأكد نجاد الذي يحضر قمة الدوحة في سابقة تاريخية ان اي اخلال امني في المنطقة «يؤثر على سائر الدول وان دول المنطقة قادرة على الحفاظ على الامن الاقليمي». وقال الرئيس الايراني في كلمته «نحن ننشد السلم والامن الشامل القائم على العدالة والسلام دون تدخل من العناصر الاجنبية». وهذه ليست المرة الاولى التي تدعو فيها ايران الى التعاون الامني مع دول الخليج.

واتى اقتراح الرئيس الايراني ضمن سلة من 12 مقترحا تلاها امام قادة الدول الاعضاء بعدما دخل قاعة القمة ممسكا بيد العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز دلالة على التضامن. ومن المقترحات التي طرحها نجاد في كلمته تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي بين الطرفين، والغاء تأشيرات الدخول بين ايران ودول المجلس. اضافة الى الاستثمار المشترك في الطاقة، والتعاون في المجالات العلمية والتربوية والاقتصادية، بما في ذلك «السياحة النزيهة العائلية».

كما دعا الى انشاء اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين وانشاء مناطق للتجارة الحرة، اضافة الى انشاء «ممر شمال جنوب» بين الطرفين تسخر له ايران بناها التحتية وسككها الحديدية ويستخدم ايضا لنقل الطاقة. كذلك اكد احمدي نجاد استعداد بلاده «لتوفير المياه الصالحة للشرب والغاز» لدول المجلس.

وفي رد اولي على اقتراحات ايران، قال الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية ان «ما ورد من كلام للرئيس الايراني هو نفس ما تدعو اليه دول المجلس بشأن ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز الاستقرار في المنطقة». واضاف «ما يهمنا هو حل الخلافات «في اشارة الى الخلاف حول الجزر الثلاث بين الامارات وايران» حتى تكون هناك ارضية من الثقة المتبادلة لتعزيز التعاون». وكان نجاد قد قال للصحفيين قبل مغادرته طهران متوجها للدوحة أمس: «بالطبع سأقدم مقترحات جديدة لتوسيع التعاون وضمان الأمن الإقليمي، وأتمنى أن يدرسها أشقاؤنا». وقال نجاد: يبدو ان فصلا جديدا من التعاون فتح في الخليج».

ومن المقرر أن تختتم القمة الخليجية بعد ظهر اليوم الثلاثاء على ان تعلن خلالها قيام السوق المشتركة التي يعمل على انجازها منذ سنوات.

خليفة بن زايد يجتمع بالرئيس الإيراني على هامش القمة

الدوحة – ا ف ب:

عقد رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان والرئيس الايراني محمود احمدي نجاد اجتماعا ثنائيا على هامش قمة الدوحة أمس. وبدأ الاجتماع بلقاء ثلاثي بحضور امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وتحول الى اجتماع ثنائي مغلق، وذلك بعد ساعات فقط من اجتماع بين وزيري خارجية البلدين منوشهر متكي والشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان. وتظلة الخلاف الرئيسية بين البلدين هي قضية ثلاث جزر في الخليج تسيطر عليها ايران وتطالب الامارات العربية المتحدة باستعادتها.

وفي وقت لاحق، قال وزيرخارجية الامارات للصحافيين ان «قدوم احمدي نجاد الى قمة الدوحة كان بناء على رغبة من الطرف الايراني»، مشيرا الى ان اللقاء بين الرئيسين «غلب عليه طابع المجاملة».

وسيطرت ايران على هذه الجزر الثلاث في 1971 قبيل اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة وبعيد جلاء القوات البريطانية عنها. وتسيطر هذه الجزر على حركة المرور في مضيق هرمز بين الامارات وايران.

وطالبت الامارات ايران مرارا بفتح مفاوضات مباشرة حول الجزر او باحالة النزاع على محكمة العدل الدولية ولكن طهران تتجاهل هذه المطالب.

وتكرر جميع القمم الخليجية المطالبة بالسيادة الاماراتية على جزر ابو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، الا ان حضور الرئيس الايراني نجاد قمة الدوحة اعاد طرح المسألة بشكل قوي، فيما تحدثت معلومات صحافية عن رغبة اماراتية بألا يتم تجاهل قضية الجزر.

دول التعاون لن تغير سياستها المتعلقة بالصرف الأجنبي

الدوحة – رويترز:

وحد قادة دول مجلس التعاون الخليجي صفوفهم أمس مع بدء قمة الدوحة التي لقي خلافا بين أكبر اقتصاديين في المنطقة بشأن الاستجابة لضعف الدولار في الأسواق العالمية بظلاله عليها.

وتراجعت أسعار العملات الخليجية المربوطة بالدولار أمس بعد أن أشارت السعودية إلى معارضتها لوقف ربط عملات المنطقة بالدولار المتهاوي واستبداله بسلة عملات، بينما قالت دولة الامارات إنها ملتزمة بالبحث عن ارضية مشتركة مع جيرانها، في حين قال مسؤول من مجلس التعاون الخليجي إن مسودة البيان الختامي للقمة تتجاهل هذا الموضوع المثير للجدل برمته.

وقال المسؤول الذي اطلع على المسودة الأولية للبيان الختامي للقمة ان البيان «لا يشير بأي شكل إلى انخفاض الدولار». وقال المسؤول بمجلس التعاون الخليجي إن البيان الختامي سيؤكد مجددا الالتزام بموعد 2010 للوحدة النقدية.

«وأضاف ان المسودة تفيد أن قادة التعاون أوصوا بمراجعة الجدول الزمني للوحدة النقدية العام المقبل. وتابع أن محافظي البنوك المركزية سيجتمعون في مايو لتحديد ايقاع اي تغيير يتعين القيام به.

وكان الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات قد قال أمس «إن الموضوعات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من الموضوعات المهمة التي ستتدارسها في هذه القمة وما سنتخذه من قرارات ونتوصل إليه من رؤى مشتركة ستعزز مسيرة التكامل بين دولنا في شتى المجالات وتدفع بالعمل الخليجي المشترك نحو آفاق أوسع تخدم مصالح دولنا وشعوبنا».

وقال في بيان: «اننا ندرك تماما أن قمتنا تعقد وسط ظروف بالغة الأهمية وفي ضوء العديد من التطورات والمستجدات في منطقتنا والعالم مما يفرض التوصل إلى رؤية جماعية مشتركة، ويتطلب منا تضافر جهودنا وتنسيق مواقفنا على جميع المستويات لتجنيب منطقتنا ما يمكن أن ينتج من آثار وانعكاسات سلبية لهذه التطورات، والعمل على تعزيز أمننا واستقرارنا».

وتراجع سعر الطلب على الريال السعودي عن أعلى مستوياته في 21 عاما إلى 718.3 ريال للدولار بعد أن استبعد وزير المالية ابراهيم العساف التخلي عن ربط العملة بالدولار.

وسجل الريال 3.68 ريال للدولار يوم 28 نوفمبر الماضي وهو أعلى مستوياته منذ عام 1986 عندما ثبت البنك المركزي سعر الربط بالدولار عند 3.75 ريال للدولار.

وانخفض كذلك سعر الطلب على الدرهم الإماراتي إلى 3.6715 ريال للدولار. وكانت العملة التي ابقاها البنك المركزي مستقرة عند مستوى 3.6725 درهم للدولار منذ عام 1997 بلغت أعلى مستوياتها في 17 عاما عند 3.6561 درهم للدولار يوم الجمعة الماضي.